الأمم المتحدة

A/55/547–S/2000/1075

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 November 2000
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أطلعكم على الترجمة غير الرسمية للبيان الصحفي لوزير خارجية جمهورية تركيا، المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بالإضافة إلى نص البيان الصادر عن الممثل الدائم لتركيا لدى الاتحاد الأوروبي، السفير نيهات أكيول، يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (انظر المرفق الأول).

وأتشرف أيضا بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وجهها إليكم صاحب السعادة السيد آيتوج بلومور، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق الثاني).

وسأكون ممتنا إذا عمم نص هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت باماير
السفير
الممثل الدائم

091100 091100 00-73599 (A)
0073599

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

ألف - ترجمة غير رسمية للبيان الصحفي الصادر عن وزارة خارجية تركيا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالتقرير الذي يتناول مفاوضات الانضمام الانفرادي التي تجريها الإدارة اليونانية القبرصية مع الاتحاد الأوروبي

اعتمدت الجمعية العامة للبرلمان الأوروبي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تقرير المقرر جاك بوس المتعلق بمفاوضات الانضمام الانفرادي التي تجريها الإدارة القبرصية اليونانية مع الاتحاد الأوروبي.

وقد أبان كل من التقرير والاقتراح باتخاذ قرار مرة أخرى عن النهج المنحاز وغير الواقعي الذي يسلكه أعضاء البرلمان الأوروبي الذين صوتوا لفائدة القرار في تعاملهم مع قضية قبرص.

وقد أوضح الممثل الدائم لتركيا لدى الاتحاد الأوروبي، في بيان صحفي، آراءنا فيما يتعلق بهذا القرار.

كما أبدت حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص آراءها أيضا عبر البيان الذي أصدرته.

وإننا نشاطر الجمهورية التركية لشمال قبرص رأيها وموقفها بشكل تام.

وإن القرار الانفرادي الذي قبله البرلمان الأوروبي سيجعل الجانب القبرصي اليوناني يتمادى في تعنته في وقت لا تزال فيه المحادثات غير المباشرة جارية، وسيخلق صعوبات تعرقل الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة.

باء - بيان صحفي صادر عن صاحب السعادة السيد نيهات أكيول،السفير، الممثل الدائم لتركيا لدى الاتحاد الأوروبي، ستراسبورغ، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

أود أن أعرب عن بالغ قلقي بشأن تقرير السيد جاك بوس المتعلق بطلب انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي وبحالة المفاوضات والذي اعتمده البرلمان هذا اليوم.

في الواقع، يتعلق الأمر بمسألة حساسة تمس في الآن ذاته، السلام وإرادة أنقرة لتطوير علاقتها مع الاتحاد في إطار المنظور المحدد في هلسنكي.

وفيما يلي الأسباب الرئيسية التي تبرر قلقي:

(أ) إن اللهجة التي جاءت بها الفقرات التي خُصصت للحديث عن تركيا لهجة عدوانية ولا تتفق والروح الإيجابية والبناءة التي ينبغي أن تسود من الآن فصاعدا العلاقات الأوروبية التركية وأن تنظم وضع شراكة للانضمام. (انظر الفقرة ١٩ من بيان الأسباب)؛

(ب) إن هذا التقرير يشكل قطيعة مع الحرص على الحذر الذي اتسم به عموما إعداد التقارير السابقة المتعلقة بالملف القبرصي. فقمة هلسنكي لم تؤيد على أي حال انضمام قبرص بصورة تلقائية، ولكنها أكدت أن القرار النهائي سيتخذ مع مراعاة ''جميع عناصر'' الملف الذي ما فتئت اللجنة الأوروبي تؤكد ما يتسم به من تعقيد وحساسية. وأشير في هذا الصدد إلى ردود الفعل السلبية على الأصح التي أبداها القبارصة اليونانيون إزاء بعض مواقف اللجنة والمجلس مؤخرا.

وبينما أعربت رئاسة الاتحاد، في بيان صادر عنها، عن ارتياحها علنا لاستمرار المحادثات غير المباشرة بشأن مسألة قبرص، وأيدت دون تحفظ الجهود الحثيثة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، ورغم إعلان الأمين العام مؤخرا في نيويورك يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، جاء مشروع التقرير ليتدخل بشكل مباشر في هذه المفاوضات وليوصي الاتحاد بالتدخل على عدة مستويات وبشكل خطير جدا على السلام والاستقرار في المنطقة (راجع الفقرات ٣ و ٤ و ٦ من منطوق القرار؛ والفقرات من ٢٣ إلى ٢٦ من بيان الأسباب).

إن من شأن هذا الموقف أن يثير البلبلة في صفوف الطرفين القبرصيين وأن يعكر صفو الثقة التي تقتضيها هذه المفاوضات. ولن يفوت البرلمان الأوروبي إدراك ثقل هذه المسؤولية، لا سيما في ضوء الفقرة ٢٢ من بيان الأسباب التي تنص على أن ''الهدف من هذا التقرير ليس التدخل في المحادثات غير المباشرة''.

ودون قصد لإعادة فتح النقاش بشأن منشأ الصراع القبرصي الذي أفضى إلى الحالة الراهنة، يبدو أن المقرر قد تجاهل تماما هذا السياق التاريخي، مما أدى به إلى أن يوصي الطرف القبرصي التركي باتخاذ موقف لا يتفق وتوجهات الأمين العام للأمم المتحدة، مثل التوصية، على سبيل المثال، ''بالانضمام إلى وفد الحكومة القانونية لقبرص بلا شرط'' (الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار) وهو ما يعني القضاء على التوازن الهش للمفاوضات بكاملها.

وختاما، يطلق التقرير أحكاما مسبقة على المستقبل بشأن عدد من النقاط التي لا تتناول اختتام مفاوضات الانضمام الجارية بين الاتحاد وقبرص (الفقرة جيم من مشروع القرار) فحسب، بل تتناول أيضا دور الاتحاد على صعيد السياسية الأوروبية للأمن والدفاع

المتبعة في المنطقة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط (الفقرة ٩ من مشروع القرار والفقرة ٢٥ من بيان الأسباب). فبينما بدأت عملية وضع هذه السياسة الأوروبية تتبلور بالكاد وتسعى جاهدة إلى التطور بالتشاور والاتفاق مع البلدان الحليفة مثل تركيا وهي بلدان مرشحة وأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في آن واحد، يتجاهل هذا التقرير الواقع ويود توريط الاتحاد في استغلال السياسة الأوروبية للأمن والدفاع كوسيلة للضغط والتدخل.

وفيما يتعلق بمضمون شراكة الانضمام التي تعد حاليا بالنسبة إلى تركيا، أود أن أذكر أن قرار هلسنكي كان له الفضل في الفصل من الناحية القانونية بين الملف القبرصي وعملية انضمام تركيا. ومما لا شك فيه أن بلدي يأمل في أن يتوصل الطرفان المعنيان بشكل مباشر في قبرص إلى حل عادل ودائم للمسألة القبرصية.

وإنني لآسف لأن المقرر توصل إلى مثل هذه الاستنتاجات على كونه وزير خارجية سابق ويدرك رهانات كل من المسألة القبرصية وعلاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي. بطبيعة الحال، ستكون له كامل المسؤولية في إرشاد البرلمان الأوروبي في موقف لن يساهم في حل المسألة القبرصية. وإن القرار الذي صوت عليه البرلمان الأوروبي اليوم لن يسهل عملية البحث عن سلام عادل ودائم في قبرص.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر التي وجهها إليكم ممثل القبارصة اليونانيين لدى الأمم المتحدة (A/55/524-S/2000/1035)، مرفقا طيها نص القرار الذي اتخذه البرلمان الأوروبي مؤخرا بشأن قبرص، أتشرف بأن أحيل رفقته البيان الصادر عن صاحب السعادة الدكتور درويش إيروجلو، رئيس وزراء الجمهورية التركية لشمال قبرص، بالارتباط مع القرار المذكور أعلاه (انظر التذييل).

وسأكون ممتنا إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آيتوج بلومر
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

تذييل

بيان صادر عن صاحب السعادة الدكتور درويش إيروجلو رئيس وزراء الجمهورية التركية لشمال قبرص، ليفكوشا، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

بالأمس (٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، اعتمدت الجمعية العامة للبرلمان الأوروبي اقتراحا باتخاذ قرار بشأن مسألة قبرص يبين وجهة نظر القبارصة اليونانيين على أساس التقرير الذي أعده وزير خارجية لكسمبرغ السابق ومقرر ''قبرص'' الحالي للجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان الأوروبي، السيد جاك بوس، الذي يوجه اتهامات خاطئة إلى الجمهورية التركية لشمال قبرص وإلى تركيا.

إن الموقف الذي اتخذه البرلمان الأوروبي في هذا القرار والذي يُفهم منه أن الإدارة القبرصية اليونانية يمكنها أن تصبح عضوا كاملا في الاتحاد الأوروبي في غياب تسوية شاملة، يشكل آخر حلقة في سلسلة أخطاء الاتحاد الأوروبي التي بدأت بقبول الطلب الانفرادي وغير القانوني للإدارة القبرصية اليونانية للعضوية في الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٠، وتواصلت باتخاذ قرار لكسمبرغ عام ١٩٩٧ بالبدء في 'مفاوضات الانضمام' مع الجانب القبرصي اليوناني. وبخلاف ما ورد في التقرير من ادعاء بأن الاعتراض على انضمام الإدارة القبرصية اليونانية إلى الاتحاد الأوروبي بسبب الظروف الخاصة السائدة في الجزيرة أمر متعذر سياسيا وأخلاقيا، فإن محاولة الإدارة القبرصية اليونانية، بصفتها 'الحكومة الشرعية' المزعومة، للدخول في مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي باسم قبرص بكاملها هي التي تتعارض في الواقع مع المقاييس السياسية والقانونية والأخلاقية.

إن مناشدة البرلمان الأوروبي للاتحاد الأوروبي بأن يضطلع بدور إيجابي أكثر في مسألة قبرص تجاهل تام لعملية المحادثات غير المباشرة الجارية تحت وساطة الأمين العام للأمم المتحدة وفي غير صالحها. فبهذا الموقف، أثبت البرلمان الأوروبي أنه بعيد كل البعد عن لزوم موقف محايد وبناء في مسألة قبرص.

ورغم أن الجميع يعلم أن الضمان الفعلي لتركيا يكتسي أهمية حيوية لوجود الجمهورية التركية لشمال قبرص، ساند السيد بوس، في تقريره، الثنائي اليوناني والقبرصي اليوناني، اللذين حاولا إلغاء معاهدة الضمان منذ إنشاء جمهورية الشراكة عام ١٩٦٠ هدفهما الوحيد في ذلك هو القضاء على القبارصة الأتراك وبالتالي ضم الجزيرة إلى اليونان. وعلاوة على ذلك، ذهب بوس إلى حد الاعتراض على الوجود العسكري لتركيا الوطن الأم، التي هي السلطة الضامنة، والدعوة إلى نشر قوة دولية.

وبينما أدت موافقة الاتحاد الأوروبي على عضوية الجانب القبرصي اليوناني الانفرادية في الاتحاد الأوروبي إلى تمادي الجانب القبرصي اليوناني في موقفه المتعنت، وبينما كانت المقترحات البناءة التي أبدتها الجمهورية التركية لشمال قبرص بشأن هذا الانضمام اقتراحات واضحة، جاء هذا القرار المؤسف الأخير الذي يتهم الجانب التركي بعدم حسن نيته، ليبين درجة انحياز هذا القرار. وإن البيان الأخير الذي أدلى به زعيم الإدارة القبرصية اليونانية، السيد كليريدس، في الجولة الثانية من المحادثات غير المباشرة التي جرت في جنيف، حيث رفض إنشاء ''شراكة جديدة'' لأن الجانب القبرصي اليوناني يؤيد ما يدعى 'جمهورية قبرص' وردّ فعله مؤخرا إزاء بيان الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، في الجولة الرابعة من المحادثات غير المباشرة التي جرت في نيويورك، لدليل على موقف الجانب القبرصي اليوناني ونواياه في حقيقة الأمر.

ومما يؤسف له أيضا، أن هذا التقرير، الذي يتجاهل الواقع السياسي والقانوني السائد في الجزيرة، يأتي في وقت تتواصل فيه عملية المحادثات غير المباشرة. وفي هذا السياق، أملنا أن يتخذ كل من الأجهزة التنفيذية التابعة للاتحاد الأوروبي ومجلس وزراء الاتحاد موقفا أكثر واقعية ومسؤولية وأن تحول كل من الأجهزة والمجلس دون اكتساب هذا الطلب صفة رسمية حتى يتفادى الاتحاد الأوروبي تحمل المسؤولية عن أي فشل لعملية المحادثات غير المباشرة.

إن البرلمان الأوروبي، بقراره الأخير الخالي من أي توازن أو حياد، قد أخلّ بمهامه قبل أن يُخلّ بأي شيء آخر. وبودنا أن نصدق أن الأجهزة التنفيذية الأكثر مسؤولية التابعة للاتحاد لن تنفذ هذا القرار المؤسف. وإننا لنتوقع ذلك منها. أما إذا وقع العكس، فسيسجل التاريخ أن الاتحاد الأوروبي منظمة ساهمت في دوام انقسام جزيرة قبرص. وإننا نعتقد أن حكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد لن ترضى بهذه النتيجة. ونتوقع أيضا من جميع الأطراف التي تبذل جهودا صادقة بهدف مواصلة العملية الحالية للمحادثات غير المباشرة التي ترعاها الأمم المتحدة، أن تُذكر البرلمان الأوروبي بمسؤولياته الإنسانية والسياسية في هذا الصدد.